

Distr.: Limited
7 April 2010
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
الدورة الثالثة والخمسون
فيينا، ٩-١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠

نحو وضع سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء ورقة عمل مقدّمة من الرئيس*

أولاً - مقدّمة

١ - لاحظت الجمعية العامة مع الإعجاب عن التقدير، في قرارها ٨٦/٦٤، أن مبادرة رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن السعي إلى وضع نهج كلي لتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في تطبيق علوم وتكنولوجيا الفضاء لمواجهة تحديات التنمية في جميع البلدان، وزيادة تشجيع وتعزيز استخدام تكنولوجيا الفضاء وتطبيقها في منظومة الأمم المتحدة، سوف تُطوّر في صيغة أوسع وذلك لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين.

٢ - إن بيئة الفضاء آخذة في التغيّر بسرعة، مع تزايد عدد الدول التي تسعى إلى تطوير قدراتها الفضائية أو توسيع نطاقها. وفي الوقت نفسه تعمل أيضا طائفة من الأطراف الفاعلة من غير الدول على زيادة مشاركتها في الأنشطة الفضائية. والأمم المتحدة هي المحفل الحكومي

* ورقة العمل هذه مقدّمة من السفير سيرو أريفالو ييبس، رئيس اللجنة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وهي عبارة عن صيغة منقّحة وأكثر توسّعاً من ورقة غرفة الاجتماعات A/AC.105/2009/CRP.12. وقد أسفرت المشاورات غير الرسمية التي عُقدت في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، على هامش اجتماع اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، عن تقديم إسهامات جديدة بشأن هذه الورقة.



الدولي الرئيسي لمعالجة مختلف قضايا الفضاء ذات الأهمية العالمية. وعلاوة على ذلك، باتت منظومة الأمم المتحدة في حد ذاتها تعوّل بقدر متزايد على النظم الفضائية من أجل الاضطلاع بعملياتها اليومية. ولكي يتسنى للأمم المتحدة أن تؤدي دورها الضروري في ميدان الفضاء، فإنها تحتاج إلى إساندٍ بسياسة عامة بشأن الفضاء. ذلك أن سياسة عامة تعتمد على الأمم المتحدة بشأن الفضاء من شأنها أن توفرّ للأطراف المعنية في الأمم المتحدة توجيهات شاملة عن الأنشطة الفضائية وأن تجعل مشاركة الأمم المتحدة في الأنشطة الفضائية قائمة على المعرفة والمعلومات، وأن تشجّع على تحسين عملية التنسيق بين أنشطة الفضاء الخارجي والتعاون على إدارتها الرشيدة. ولن يتمكن العالم من دون سياسة عامة فضائية مشتركة للأمم المتحدة من التصدي لتحديات الفضاء الخارجي السريعة التطوّر في القرن الحادي والعشرين.

٣- ذلك أن النظم الفضائية تقدّم معلومات وخدمات تحمي الأرواح والبيئة، وتعزّز الرخاء والأمن، وتحفّز على التنمية العلمية والصناعية والاقتصادية. كما إنها تقدّم خدمات محسّنة بشأن التوقّعات عن أحوال الطقس والبثّ الساتلي والملاحة وتفتح آفاقاً جديدة في مجال التعليم عن بُعد والتطبيب عن بُعد. ولذلك، فإن هذه النظم حاسمة الأهمية بالنسبة لعدد متزايد من المجالات الاقتصادية الرئيسية ولتحقيق برامج التنمية في جميع أنحاء العالم. ومن ثم، فإن الفضاء أخذ يصبح مشاعاً عالمياً مشتركاً يتيح موقفاً ممتازاً فريداً يتّخذ منطلقاً في التصدي للكثير من تحديات القرن الحادي والعشرين، من قبيل رصد ظاهريّ تغير المناخ والاحترار العالمي وتحسين فهمهما، فضلاً عن دعم التنمية المستدامة. وقد أسفرت العولمة الاقتصادية في عالم متقدّم تكنولوجياً عن حالات عديدة من تهميش البلدان الشحيحة الموارد. وإن الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا الفضاء وتسارع وتيرة الأنشطة الفضائية الدولية يستلزمان بالضرورة اتباع نهج أكثر تنسيقاً واستراتيجية فيما يخص الاضطلاع بالأنشطة الفضائية على الصعيد العالمي أكثر مما هو الحال عليه الآن.

ثانياً - الفضاء والأمم المتحدة

٤- منذ الأيام الأولى لعصر الفضاء، باتت الأمم المتحدة مسؤولة عن التطوير والتدوين التدريجيين للقانون الدولي الناظم لأنشطة الدول في الفضاء الخارجي. وفي عام ١٩٥٩، أنشأت الجمعية العامة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (القرار ١٤٧٢ (د-١٤)) لاستعراض نطاق التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ووضع برامج في هذا المجال تُنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة، وتشجيع مواصلة البحث ونشر المعلومات عن مسائل الفضاء الخارجي، ودراسة المشاكل القانونية الناشئة عن استكشاف

الفضاء الخارجي. وبلغ عدد الدول الأعضاء في اللجنة، عند إنشائها، ٢٤ دولة. ثم في عام ٢٠٠٩ بلغ عدد أعضائها ٦٩ دولة، وكان لديها عدد كبير من المراقبين الدائمين الذين يمثلون منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية على حد سواء.

٥- وتحققت عدة إسهامات هامة في قانون الفضاء الخارجي بفضل جهود لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتها الفرعية القانونية. وجاءت الخطوة الهامة الأولى على هذا الطريق عندما اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٦٣ إعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.^(١) وشهدت السنوات التالية لذلك صوغ خمس معاهدات متعددة الأطراف، طوّرت فيها على نحو إضافي مفاهيم ترد في إعلان المبادئ القانونية، وهي:

- معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (١٩٦٧)^(٢)
- اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي (١٩٦٧)^(٣)
- اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية (١٩٧١)^(٤)
- اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (١٩٧٤)^(٥)
- الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى (١٩٧٩)^(٦)

واستُكملت لاحقا هذه الصكوك بأربع مجموعات أخرى من المبادئ، هي كالتالي:

- المبادئ المنظمة لاستخدام الدول للتوابع الأرضية الاصطناعية في الإرسال التلفزيوني الدولي المباشر (١٩٨٢)^(٧)

(١) قرار الجمعية العامة ١٩٦٢ (د-١٨).

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٦١٠، الرقم ٨٨٤٣.

(٣) المرجع نفسه، المجلد ٦٧٢، الرقم ٩٥٧٤.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ٩٦١، الرقم ١٣٨١٠.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٠٢٣، الرقم ١٥٠٢٠.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٣٦٣، الرقم ٢٣٠٠٢.

(٧) قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٧، المرفق.

- المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض عن بعد من الفضاء الخارجي (١٩٨٦)^(٨)
- المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي (١٩٩٢)^(٩)
- الإعلان الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصالحها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية (١٩٩٦)^(١٠)

٦- وإضافة إلى تدوين هذه المعاهدات والمبادئ، أُحرز أيضاً تقدّم في تكوين فهم مشترك بشأن قضايا أخرى. وبالإجمال، فقد اعتُمد ١١١ قراراً صدرت عن الجمعية العامة بشأن الفضاء الخارجي منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٩ (متاحة على العنوان <http://www.osa.unvienna.org/osa/en/SpaceLaw/gares/index.html>). فقد اعتُمدت على سبيل المثال في عام ٢٠٠٧ المبادئ التوجيهية الطوعية للتخفيف من الحطام الفضائي التي وضعتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، واشتركت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع الإطار الخاص بأمان تطبيقات مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، والذي اعتمدته اللجنة في عام ٢٠٠٩.

٧- ولكن أعمال الأمم المتحدة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن قضايا الفضاء لا تقتصر على وضع المعاهدات والمبادئ واتخاذ القرارات، وإنما جرى أيضاً القيام بعدد من الخطوات العملية، مثل إنشاء برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ ("سبايدر" UN-SPIDER)، وإنشاء اللجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية لسواتل الملاحية (ICG). كما إن برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية يوفر عدداً كبيراً من حلقات العمل والدورات التدريبية والندوات واجتماعات الخبراء لصالح البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت أربعة مراكز إقليمية تنتسب إلى الأمم المتحدة لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء: في الهند لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي المغرب فيما يخص البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وفي نيجيريا للبلدان الأفريقية المتحدثة بالإنكليزية، ومركز رابع مشترك في البرازيل والمكسيك لمنطقة أمريكا اللاتينية.

(٨) قرار الجمعية العامة ٦٥/٤١، المرفق.

(٩) قرار الجمعية العامة ٦٨/٤٧.

(١٠) قرار الجمعية العامة ١٢٢/٥١، المرفق.

٨- وعُقدت ثلاثة مؤتمرات للأمم المتحدة بشأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسيس) في الأعوام ١٩٦٢ و١٩٨٢ و١٩٩٩. وقد شكّلت توصيات هذه المؤتمرات جداول أعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. واعتمد أحدث هذه المؤتمرات، وهو مؤتمر اليونيسيس الثالث، ٣٣ توصية. وفي استعراض عن حالة تنفيذ هذه التوصيات، قدّمه مكتب شؤون الفضاء الخارجي خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كُشف عن أن ٣٠ منها قد نُفذت وأن ٣ توصيات منها لا تزال معلقة. وتحدّث بعض الوفود عن ضرورة تنظيم مؤتمر رابع.

٩- وقد أخذ يزداد أيضا استخدام تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها ضمن منظومة الأمم المتحدة دعما لطائفة واسعة من الأنشطة. وتتولى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التركيز بنفسها على قضايا الفضاء، بيد أنه يوجد ٢٥ هيئة على الأقل من هيئات الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي تستخدم النظم الفضائية بشكل روتيني. وتقدم التطبيقات الفضائية إسهامات هامة، بل أساسية في بعض الأحيان، في أعمال الأمم المتحدة (مثل تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية الكبرى في إطار السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة)، بيد أن دور هذه التطبيقات غير معترف به بشكل بارز. وبناءً عليه، لا بد من التنسيق والتعاون والتآزر لكي تضطلع منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ هذه الأنشطة تنفيذا فعالا. ولهذا السبب، أنشأت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ الاجتماع السنوي المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، تعزيزا لتحسين التنسيق فيما بين الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تستخدم التطبيقات الفضائية. ويقوم هذا الاجتماع مقام همزة وصل للتنسيق والتعاون بين الوكالات ومنع ازدواجية الجهود المتصلة باستخدام الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية.

١٠- ومع أن الأمم المتحدة تعوّل على نحو حاسم على النظم الفضائية من أجل الاضطلاع بعملها اليومية وتحقيق مستوى الفعالية المنشود، فإن أنشطتها الفضائية مجزأة جغرافيا وموضوعيا فيما بين مراكز مختلفة. ولذا فإن من الضروري تعزيز التعاون فيما بين التخصصات وبين المؤسسات وتعزيز الوعي بشؤون الفضاء وتحسينه على جميع المستويات في منظومة الأمم المتحدة، مما يزيد إلى أقصى حد من علاقات التآزر ويفسح المجال لكي يكون موضوع الفضاء جزءا لا يتجزأ من المؤتمرات العالمية الكبرى المعنية بمختلف المواضيع، من مثل التنمية والموارد والبيئة.

١١- ويؤكد التطور السريع في الساحة الفضائية، من حيث ازدياد عدد المستخدمين وتنوعهم على السواء، على أهمية تعزيز أطر العمل القانونية والسياسية الدولية الخاصة بالفضاء الخارجي. غير أن سياق الأنشطة الفضائية العالمي الآخذ في التغيير أخذ يوجّه التركيز نحو ضرورة وضع معايير تكفل استدامة الاضطلاع بهذه الأنشطة لأجل طويل. وبغية التكيّف

مع التحديات الناشئة والمقبلة، فإن تحقيق الاستقرار وإحداث التغيير لا بد منهما، ومن الضروري من ثم أن تتكيف الأمم المتحدة وفقاً لاحتياجات القرن الحادي والعشرين. ومن الضروري خصوصاً زيادة التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة لإيجاد حلول شاملة للمشاكل العالمية الراهنة والناشئة. ولم يحدث قط من قبل أن برزت أهمية مسألة اتباع نهج عالمي في الأمم المتحدة بخصوص شؤون الفضاء كما هي اليوم.

١٢ - وكذلك فإن مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالفضاء، وخصوصاً لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي أنشئت في بداية عصر الفضاء، تحتاج إلى أن تتطور وتتكيف مع هذا السياق الجديد لكي تحافظ على أهميتها في المستقبل. وقد وازلت الأمم المتحدة حتى الآن على اتباع نهج يتسم بدرجة عالية من اللامركزية بشأن الفضاء فيما بين وكالاتها ومؤسساتها، ولكن ينبغي ألا يُنظر إليه على أنه خيار مقبول في المستقبل. وهذا الاقتراح بخصوص وضع سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء إنما يرسم مساراً صوب استعادة الأمم المتحدة مكانة هامة في السياق الفضائي العالمي، لأن الترتيبات الحالية غير مرضية تماماً. ومن الضروري اتباع نهج استباقي وعملياً بدرجة أعلى كثيراً لتعزيز واستدامة قدرة الأمم المتحدة على أداء دورها في الساحة الفضائية المتطورة بسرعة في القرن الحادي والعشرين. وكذلك لكي تحسّن الأمم المتحدة قدرتها على أداء دور أكثر استراتيجية واستهدافاً، فإن عليها أن تضع سياسة عامة فضائية متوازنة تلي كما ينبغي احتياجات المجتمع العالمي على الأمد الطويل من استخداماته للفضاء الخارجي.

١٣ - وقد حان الوقت لتحديد اتجاهات واضحة. والفضاء يمكن أن يسهم في تعزيز تماسك وهوية الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة فيها. وأصبح من الضروري على نحو متزايد وضع سياسة عامة للأمم المتحدة في مجال الفضاء من أجل التخلي عن أساليب العمل المخصصة المتبعة حالياً فيها. ومن ثم فإن اتباع سياسة عامة سليمة وثيقة الصلة بأهداف الأمم المتحدة وأولوياتها أمر جوهري لتعزيز تطوير الأنشطة الفضائية وتطبيقها تحقيقاً لمصلحة البشرية.

ثالثاً - الحاجة إلى إدارة رشيدة أكثر فعالية بشأن مسائل الفضاء الخارجي*

١٤ - بالنظر إلى التطور الحالي في الساحة الفضائية من حيث تنوع وتعدد الأطراف الفاعلة وكذلك التهديدات والتحديات فيها، فقد أصبح من الضروري على نحو متزايد أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات عمل تؤمن الوصاية الشاملة على الأنشطة الفضائية وذلك للأسباب التالية:

* طُرِح مفهوم الإدارة الرشيدة (الحوكمة) نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي عقدت على هامش دورة اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠.

(أ) إقامة نظام مستقر في المدار

١٥ - استدامة الأنشطة الفضائية في مدارات أرضية على المدى الطويل هي من المسائل التي تثير قلقاً متزايداً لدى البلدان التي تتراد الفضاء والمنظمات الفضائية الإقليمية، وكذلك الأطراف الفاعلة الناشئة في مجال الفضاء ومشغلي السواتل لأغراض تجارية. وإن البيئة المدارية الأرضية هي مشاع المنفعة الحقيقي المشترك لصالح البشرية. غير أن تزايد تجمعات الحطام الفضائي بات يشكل خطراً كبيراً على استدامة الأنشطة الفضائية لأجل طويل. ومن ثم، فإن تحسين سلامة العمليات الفضائية هو من أهم المسائل فيما يخص استخدام المدارات استخداماً مستداماً لأجل طويل. وينبغي التشديد خصوصاً على الاتفاق الذي توصلت إليه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن مسألة طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، وقيام الجمعية العامة لاحقاً بإقرار ذلك الاتفاق في قرارها ١٢٢/٥٥ فيما يخص تحسين إدارة مواضع الشقوب المدارية والترددات الكهرمغناطيسية باعتبار ذلك من تدابير تعزيز استخدام الفضاء الخارجي بفعالية أكبر.

(ب) نهج متكامل في استخدام الفضاء

١٦ - لا تزال الاتفاقيات النازمة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه قائمة منذ عدة عقود، وهي تُعتبر الإطار القانوني للأنشطة الفضائية. على أن الكثير من الدول لم ينضم بعد إلى هذه الصكوك الأساسية الخمسة، بما فيها بعض الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ومع ذلك، وحفاظاً على سيادة النظام في الفضاء الخارجي، فإن من المستحسن أن تضطلع الدول والمنظمات الدولية بأنشطتها الفضائية ضمن الإطار المشمول بهذه الصكوك. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الدول بات يستحدث مركبات فضائية يملكها ويشغلها من دون المشاركة في عملية وضع قواعد بشأن قانون الفضاء، أو من دون التصديق على هذه الاتفاقيات القائمة؛ ولا بد من تغيير هذه الحال. وهناك هيئات كثيرة (دولية وإقليمية ووطنية) معنية بعملية وضع قواعد بشأن استخدامات الفضاء الخارجي. ولكن يجب اتباع نهج متكامل برعاية الأمم المتحدة في هذا المضمار. وتوفر لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية محفلاً قيماً جداً لتعزيز الحوار على الصعيد الأقليمي والتنسيق فيما بين هذه الهيئات. ويمكن على وجه الخصوص أن تؤدي زيادة مشاركة الأمم المتحدة إلى المساعدة على تسهيل الموامة القانونية بين الأطر القانونية المحلية والدولية القائمة بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، وإلى توفير إطار مرجعي في مجال السياسة العامة للبلدان التي ترمع وضع سياساتها العامة الداخلية بشأن الفضاء.

(ج) ضرورة إنشاء بيئة داعمة للبلدان المستجدة في استخدام الفضاء والبلدان المرتادة الفضاء

١٧ - كانت الأنشطة الفضائية في العقود الأولى من عصر الفضاء مجالا خالصا لقوى عالمية معينة دون غيرها. ولكن أخذ يتعاضم الآن عدد الدول التي تشارك في الأنشطة الفضائية. كما إن السياق الفضائي المتغير، وخصوصا طابعه المتزايد التعقيد، يزيد من أهمية المحافل المتعددة الأطراف لمعالجة مسألة استدامة الأنشطة الفضائية لأجل طويل. ولذلك فإن من شأن وضع سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء أن يساعد على إنشاء نظام داعم وعلى إتاحة فرص تعلم قيمة للبلدان الناشئة في مجال الفضاء.

(د) استخدام الفضاء لصالح البشرية جمعاء

١٨ - الفضاء بطبيعته أداة مفيدة لإدارة القضايا التي تتجاوز نطاق الحدود الوطنية. ولا بد من تعزيز الأنشطة التي تدير دفتها الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (سبايدر)، والأنشطة المضطلع بها في مجال النظم العالمية لسواتل الملاحة (GNSS)، وذلك لمعالجة القضايا العابرة للحدود الوطنية، من قبيل أنشطة الإغاثة في حالات الكوارث وتبعات تغير المناخ وبرامج عمل التنمية على الصعيد الإقليمي. ويمكن أيضا أن يكون الفضاء نافعا من أجل مساعدة البلدان النامية على تحسين قدراتها على الاستفادة من مواردها الطبيعية، وتحسين بنيتها التحتية واستخدام الأراضي على أمثل نحو، وتنفيذ مهام الإدارة الرشيدة بمزيد من الفعالية. وقد أصبحت الاتصالات الساتلية محركا قويا جدا للنمو من أجل تحقيق التنمية. وباتت مراقبة الأرض عن بُعد بواسطة السواتل تشكل عنصرا متزايدا الأهمية للتحقق من الامتثال لمعاهدات عدم الانتشار وحظر التجارب النووية والمعاهدات البيئية. وتؤدي الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أيضا دورا رئيسيا في هذا الصدد. ومن شأن وضع سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء أن يساعد على تحسين مستوى حياة البشر من خلال تحقيق زيادة قصوى في الفوائد المستمدة من النظم والخدمات الفضائية على الصعيد العالمي.

رابعاً- مبادئ توجيهية من أجل سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء

١٩ - ينبغي للسياسة العامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء أن تسترشد بالمبادئ التوجيهية الواردة أدناه.

٢٠ - ينبغي أن يكون الاضطلاع بالأنشطة في الفضاء الخارجي من أجل الأغراض السلمية ومن أجل فائدة البشرية جمعاء. فالساحة الفضائية الدولية في القرن الحادي

والعشرين تختلف جدا عما كانت عليه في مطلع عصر الفضاء، حينما كانت قلة من الدول هي الأطراف الفاعلة الوحيدة في هذه الساحة. وقد تكاثرت اليوم الأطراف الفاعلة الحكومية منها وغير الحكومية، العاملة على الصعيدين الوطني والدولي. ومن ثم فقد تغير طابع الأنشطة الفضائية من كونها حرزا خالصا لقلّة من البلدان المتقدمة تكنولوجيا إلى كونها مجالا واسعا ومتناميا يقدم خدمات وبيانات حاسمة الأهمية من أجل كل البلدان.

٢١- وقد أصبح المستفيدون من الأنشطة الفضائية أكثر عددا وأكثر تنوعا بكثير الآن. أما في بداية عصر الفضاء، فقد كان يُنظر إلى الفضاء الخارجي باعتباره ميدانا موقوفا على النشاط العلمي والتقني، وأما اليوم فهو ميدان لتوفير المعلومات والخدمات للناس على الأرض. كما أن النظم الفضائية أصبح لها تطبيقات واسعة الانتشار جدا في الحياة اليومية الحديثة، حتى إن الملايين من الأناس الذين يستفيدون منها باتوا يعتبرون وجودها من المسلّمات البديهية. وقد أدّى هذا الاتساع في انتشار استخدام الفضاء إلى إدراك جديد للفضاء باعتباره مشاعا عالميا قيما يعمل فيه عدد من النظم.

٢٢- إن هذا التعويل الكبير جدا على النظم الفضائية يعني أن الأمن على الأرض أخذ يزداد ارتباطا بالأمن في الفضاء. وهذا الارتباط يُبرز أهمية صون البيئة الفضائية من أجل الأغراض السلمية. ولذلك ينبغي عدم استخدام النظم الفضائية لتقويض أركان السلم والأمن الدوليين.

٢٣- ينبغي استخدام بيئة الفضاء على نحو منصف ومسؤول. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي الاضطلاع بجميع الأنشطة الفضائية وفقا للاتفاقيات الدولية الوثيقة الصلة بالموضوع وتبعا لأفضل الممارسات الدولية المناسبة. فاليوم، باتت دول كثيرة تطوّر وتملك وتشغل مركبات فضائية تُطلقها في المدار من دون المشاركة في عمليات وضع القواعد الناظمة أو التصديق على الاتفاقيات القائمة. وهناك عدد من الهيئات الدولية المعنية بهذه العمليات الخاصة بوضع القواعد الناظمة، وكل هيئة منها لها أولوياتها الخاصة بها وتجمّد جماعات مختلفة ذات ممارسة معيّنة مشتركة. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملا برعاية الأمم المتحدة.

٢٤- إن بيئة الفضاء مورد طبيعي محدود من حيث فئات معيّنة من المدارات وأطياف الترددات الكهرمغناطيسية المتاحة للتطبيقات المتنوعة. كما إن تخصيص واستخدام الشقوب المدارية في المدار الثابت بالنسبة للأرض لا يزال مسألة تثير القلق لدى كثير من البلدان، وبخاصة البلدان التي ليس لديها الوسائل المباشرة للوصول إلى الفضاء.

٢٥- وأما البيئة الفضائية القريبة من الأرض فقد أخذت تكتظ أيضا، وذلك لكثرة المركبات الفضائية العاملة منها والمعطوبة التي تشغل المناطق المدارية نفسها. وإن تنامي تجمّعات الأجسام

البشرية الصنع في الفضاء يفرز مخاطر تتعرض لها استدامة الأنشطة الفضائية في المستقبل. ذلك أن اصطدامات الأجسام الفضائية كثيراً ما تؤدي إلى تشطّيبها، مما يزيد بقدر إضافي من عدد هذه الأجسام البشرية الصنع في الفضاء. كما إن نتائج الحطام الفضائي الحادث عمداً يثير قلقاً كبيراً لجميع مستخدمي النظم الفضائية. ولهذا السبب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكبح بقوة هذه الأنشطة، حرصاً على صون البيئة المدارية المحيطة بالأرض لتكون منطقة آمنة تُشغّل فيها السواتل بدرجة منخفضة مقبولة من مخاطر الخلل من جراء الحطام الفضائي.

٢٦- وبازدياد عدد الدول التي تصبح أطرافاً فاعلة في ساحة الفضاء، تصبح البيئة المدارية بيئة أكثر اكتظاظاً وأشدّ تعقيداً مما هو مقبول للعمل فيها. وحتى هذا التاريخ، أظهرت ٢٩ دولة قدرة على إطلاق أجسام إلى ما دون المدار، وأظهرت ١١ دولة أخرى قدرة إطلاقية مدارية. والأمن في الفضاء، ومثله تماماً مثل الأمن على الطرق في الأرض، يعتمد على سلوك جميع المستخدمين المنظمّ والأمن والقابل للتنبؤ به. وتبعاً لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع مجموعة من القواعد لإدارة حركة المرور في الفضاء من أجل ضمان الاضطلاع بالأنشطة في الفضاء الخارجي على نحو منظمّ وقابل للتنبؤ به وآمن. وإن اعتماد المبادئ التوجيهية للتخفيف من الحطام الفضائي قد يقدم نموذجاً لنهجٍ مشابه يُتبع في معالجة مسائل أخرى محلّ قلق واسع النطاق.

٢٧- كما إن معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها الخاصة بالفضاء الخارجي توفر إطار العمل القانوني اللازم للأنشطة الفضائية، ولكنّ هناك عدداً ملحوظاً من البلدان التي أخذت تصبح في عداد الجهات المشاركة بنشاط في ميدان الفضاء لم تصدّق بعد على هذه المعاهدات. وحتى أن هناك عدداً من الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لم تصدّق بعد على اتفاقية التسجيل واتفاقية المسؤولية. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجّع على تحقيق أقصى قدر من الانضمام إلى هذين الصكّين القانونيين الدوليين من أجل تعزيز استخدام بيئة الفضاء على نحو منصف ومسؤول. ومن المجالات الأخرى التي ينبغي فيها للأمم المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة مجال تسهيل المواءمة بين أطر العمل القانونية المحلية والدولية ذات الصلة بالفضاء الخارجي. ذلك أن من شأن التعاون الدولي أن يتحقّق على نحو أفضل عندما تكون البلدان قد طوّرت سياسات عامة محلية متشابهة بشأن الفضاء.

٢٨- ومع أن المبادئ العامة التي تم بناءً عليها وضع معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها الخاصة بالفضاء الخارجي صالحة اليوم كما كانت صالحة منذ ٤٠ سنة خلت، فإن ساحة الفضاء صارت مختلفة جداً مع الازدياد الكبير الحاصل في عدد الأطراف الفاعلة وتنوعها. كما أن الإمكانيات التكنولوجية باتت أكبر بكثير أيضاً. وقد يؤدي هذا إلى أوضاع في

المستقبل لن تكون الصكوك القانونية الدولية الحالية ملائمة لها. ومن ثم فإن هناك ضرورة تقتضي النظر في مسألة تطوير إطار العمل القانوني والسياسي الدولي في سياق التطورات التي يُرجَّح حدوثها في الخمسين سنة المقبلة من عصر الفضاء.

٢٩- ينبغي اتباع نهج دولي وأقليمي متكامل في الأنشطة الفضائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ويعزز التعاون الدولي في ساحة الفضاء حرصاً على صون بيئة الفضاء والحفاظ على فوائدها لصالح البشرية جمعاء. فالأنشطة الفضائية كلها عالمية في طابعها وجوهرها معاً. وإذا زاد عدد المستخدمين الوافدين إلى البيئة الفضائية، تزداد أهمية الترويج للتعاون الدولي وتعزيزه في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي الوقت الحاضر، توجد خمسة محافل رئيسية تُناقش فيها المسائل الفضائية الشاملة في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وهي: لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في فيينا؛ ومؤتمر نزع السلاح، في جنيف؛ والجمعية العامة، في نيويورك (وعدّة لجان تابعة لها، مثل لجنة نزع السلاح والأمن الدولي، ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، في باريس؛ والاتحاد الدولي للاتصالات، في جنيف. وإضافة إلى هذه الهيئات، هنالك المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التي تستفيد من النظم الفضائية لرصد أحوال الطقس الأرضية والتنبؤ بها، وتقوم أيضاً بدعم التنسيق الدولي بين الأنشطة المعنية بطقس الفضاء، وهو مجال تزداد أهميته. كما إن واحداً من الأهداف المنشودة في وضع سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء يتعلق بتحسين التنسيق فيما بين هذه المحافل من أجل زيادة الفعالية والتنسيق في استخدام الفضاء الخارجي في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة وجميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة المنضوية في إطارها.

٣٠- وينبغي للمجتمع الدولي أن يُعنى بدعم وتعزيز التعاون الدولي على صون بيئة الفضاء والحفاظ على فوائدها لصالح البشرية كلها. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أن تشجّع على بلوغ أعلى مستوى من الانضمام والالتزام في إطار المعاهدات والمبادئ الدولية الخاصة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ومن ثم ينبغي التشجيع على تكوين وتنفيذ بيئة رقابية تنظيمية دولية داعمة من أجل الاضطلاع بالأنشطة الفضائية السلمية. كما ينبغي تحقيق المزيد من الفعالية في تنفيذ الإعلان الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصالحها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية.

٣١- إن القضايا ذات الأهمية العالمية، ومنها مثلاً إدارة الكوارث القائمة على التكنولوجيا الفضائية، والتخفيف من الحطام الفضائي، وإدارة حركة المرور في الفضاء، وأمان مصادر

القدرة النووية في الفضاء الخارجي، وحماية كوكب الأرض من ارتطامات الأجسام الفضائية القريبة من الأرض، كلها قضايا تتطلب استجابة عالمية منسقة. وفي مجال إدارة الكوارث القائمة على التكنولوجيا الفضائية، تستخدم الأمم المتحدة منذ سنين كثيرة موجودات فضائية لدعم عمليات الإغاثة في حالات الكوارث. ومن خلال مبادرة برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (سبايدر)، يتمحور التركيز الآن على تنمية القدرات اللازمة لضمان سبل الوصول إلى الحلول الفضائية واستخدامها أثناء جميع مراحل أي كارثة تقع، بما في ذلك مرحلة الحد من المخاطر، مما من شأنه أن يساهم في التقليل من الخسائر في الأرواح والممتلكات بدرجة كبيرة. وفي مجال الحطام الفضائي، أدى العمل المضطلع به في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى اعتماد مبادئها التوجيهية للتخفيف من الحطام الفضائي. ومع أن هذه المبادئ التوجيهية غير ملزمة فإنها تحظى بتأييد جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في ميدان الفضاء. وكذلك يجري إحراز تقدّم مطّرد بشأن قضايا أخرى تجتذب اهتماماً دولياً واسعاً، وخصوصاً في مضمار الشبكة العالمية لسواتل الملاحة (GNSS). ولكنّ لن يتسنى إيجاد الحلول لتلك القضايا إلا من خلال التعاون الدولي، وإن الأمم المتحدة هي المحفل الحكومي الدولي المناسب للسعي إلى إيجاد هذه الحلول.

٣٢- ينبغي للمجتمع الدولي بأوسع نطاقه أن يشجّع على إيجاد آليات العمل اللازمة لتحسين سبل حصول كل الدول على الفوائد المستمدّة من استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. فقد شهد العقدان الماضيان من الزمن نشوء عدد من النظم الفضائية التي تُعتبر مرافق نافعة عالمية شديدة المقدرة توفّر الخدمات للملايين من المستعملين في جميع أنحاء العالم كل يوم. غير أن من الضروري جداً، من أجل زيادة فوائد تكنولوجيا الفضاء لصالح البلدان إلى أقصى حد، دعم بناء القدرات في تلك البلدان لكي تستطيع الاستفادة من تلك التكنولوجيات. وطوال سنين كثيرة دأبت الأمم المتحدة على القيام بدور رئيسي في بناء القدرات في البلدان النامية على تسخير التطبيقات الفضائية لصالح التقدّم والتنمية. والآن يبدأ كثير من هذه البلدان نفسها بالظهور في عداد البلدان الناشطة فضائياً. ومن المهم جداً لهذه البلدان الحصول على الخبرة والمعرفة اللتين اكتسبتهما البلدان التي هي أكثر ترمّساً في ميدان الفضاء.

٣٣- وفي مستهلّ عصر الفضاء، كانت البيئة المدارية من حول الأرض مورداً غير محدود لا سبيل للوصول إليه سوى لعدد محدود جداً من الأطراف الفاعلة. ولذلك كان اجتناب التداخل أو التصادم حينذاك بين من يستخدمون البيئة المدارية الفضائية مسألة بسيطة نسبياً.

أما اليوم فلم تعد الحال كما كانت من قبل. فإن البلدان الفضائية المستجدة لا بد لها الآن من أن تضع في الحسبان سائر مستخدمي البيئة المدارية الكثيرين، ولا بد لها أيضا من أن تقوم بخطوات بغية تجنّب الاصطدامات ومخاطر الحطام الفضائي في بيئة الفضاء، وكذلك تجنّب طوارئ إدخال مزيد من الحطام العرّضي في تلك البيئة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا تمّ التشارك بالمعلومات اللازمة وتنمية القدرات اللازمة أيضا في البلدان الفضائية المستجدة على الاستفادة من تلك المعلومات. ومن ثمّ فإنّ التعاون الدولي بين الأطراف الفاعلة الفضائية المتقدّمة منها والمستجدة على بناء القدرات هو وسيلة أساسية لضمان استدامة الأنشطة الفضائية لأجل طويل لصالح جميع من يستخدمون الفضاء.

٣٤- كما إنّ التعاون بين البلدان الراسخة القدم والبلدان المستجدة في ميدان الفضاء في المنطقة نفسها هو وسيلة جيدة لتعزيز تنمية القدرات الفضائية والتعجيل بها فيما بين هذه الفئة الأخيرة. وإنّ الأمم المتحدة بما لديها من سبل واسعة جدا لإيصال التوعية، تتمتع بموقف فريد يؤهلها للتشجيع على القيام بمبادرات إقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، المنتسبة إلى الأمم المتحدة، التي توفر سلسلة من المنصّات اللازمة للتعاون على هذا النحو. وفي هذا الصدد، سلّمت الجمعية العامة بالدور المهم الذي تؤدّيه آليات عمل مثل مؤتمر القارة الأمريكية المعني بالفضاء، ومؤتمر القيادات الأفريقية بشأن تسخير علوم وتكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية المستدامة، والملتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ.

خامسا- وسائل تنفيذ سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء

٣٥- لا يمكن تحقيق مبادئ وممارسات سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء إذا لم يكن هنالك وسائل مناسبة ووافية بالغرض للقيام بذلك. وفي هذه اللحظة من الزمن، ليس لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولا لدى منظمات دولية أخرى، ميزانيات كافية أو مؤسسات وافية لتنفيذ سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء. ولهذا فإنّ من المهم إنشاء سبل ذات مصداقية لتحقيق الأهداف المنشودة من سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء. ويمكن بلوغ هذه الوسائل إذا ما قامت الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) تشجيع الدول الأعضاء على التعاون على إنشاء محافل ووكالات إقليمية للتعاون في مجال الفضاء من أجل إعداد برامج فضائية إقليمية. فإنّ وكالات الفضاء الإقليمية وبرامج الفضاء الإقليمية ذات أهمية خاصة لأنّ الدول المتقاربة إقليميا تستطيع أن تنمي ما لديها من موجودات لازمة لمعالجة الشواغل والقضايا المتماثلة وأن تشارك في تلك

الموجودات. وعلى سبيل المثال، يمكنها أن تتشارك في سائل واحد في مدار ثابت بالنسبة للأرض لأغراض الاتصالات والبثّ والأرصاد الجوية بواسطة السواتل. وسوف يكون من المفيد جدا وضع سياسة عامة فضائية إقليمية مشتركة بشأن استخدام السواتل نفسها للأغراض المشتركة، ممّا من شأنه أن يعزّز التعاون الإقليمي وأن يزيد إلى أقصى حد الاستفادة من موارد محدودة، مثل الشقوق المدارية. وعلاوة على ذلك، تستطيع وكالات الفضاء الإقليمية توفير الصور الساتلية التي قد تتشارك فيها الدول الأعضاء من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة في الأمن التعاوني. ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة أيضا بدور محفل أقاليمي لتبادل وجهات النظر والاهتمامات من خلال هذه الوكالات الفضائية الإقليمية؛

(ب) تعزيز وظيفة التنظيم الرقابي للبيئة المدارية من أجل استخدام الفضاء بإنصاف ومسؤولية. فإن إدارة البيئة المدارية المحيطة بالأرض لا ينبغي أن يُترك أمرها لكل من الدول والوكالات بمفردها. ذلك لأنها مصلحة مشتركة لكل البشرية، ولهذا ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل في سبيل إنشاء آلية عمل دولية لرصد تكوّن الحطام الفضائي وتنفيذ تدابير التخفيف من هذا الحطام. وينبغي إجراء مناقشة عن إنشاء هيئة رصد مخصّصة لهذا الحطام، وذلك ضمن إطار مكتب شؤون الفضاء الخارجي، يكون لديها السبل اللازمة للحصول على البيانات والفهارس عن الحطام التي تجمعها الدول الأعضاء وعلى الدراسات التحليلية لحالة التخفيف من الحطام. ومن شأن تلك الهيئة المخصّصة أن ترصد أيضا امتثال الدول الأعضاء للاتفاقيات الدولية الخاصة بالفضاء والتوصيات ذات الصلة بالموضوع، وخصوصا فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية للتخفيف من الحطام الفضائي، وأن تقدّم تقاريرها إلى اللجنة. وينبغي أيضا لتلك الهيئة أن تروّج لتوسيع نطاق الانضمام إلى اتفاقيتي التسجيل والمسؤولية والامتثال لأحكامهما، لا من قبل الأطراف الفاعلة الجديدة فحسب بل من قبل الأطراف الفاعلة الراسخة القِدم في ميدان الفضاء؛

(ج) الترويج للحوار بين الدول المرتادة للفضاء والدول المستخدمة للفضاء وسائر المنظمات. إن دور الأمم المتحدة هو تشجيع الأنشطة الفضائية من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في البلدان النامية. وبغية القيام بذلك، ينبغي أن يكون هناك محفل للتباحث حول متطلبات وشواغل البلدان التي تستخدم الفضاء وترتاد الفضاء التي تبني وتشغل نظماً فضائية. وينبغي للمنظمات غير الحكومية الدولية، والوكالات الدولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، وكيانات القطاع الخاص، أن تدعم هذا الحوار وأن تُعدّ برامج تطبيقية من أجل البلدان النامية لكي تستخدم البيانات المستمدّة من الفضاء والبنية التحتية الخاصة بالفضاء؛

(د) إنشاء محفل للدول المرتادة للفضاء ومحفل للدول المستخدمة للفضاء. إذ مع أن الأمم المتحدة توفّر محفلاً لكل الدول الأعضاء، فإنه سوف يكون من المفيد إنشاء محفل للدول المرتادة للفضاء، التي لديها القدرات اللازمة لاستحداث وإطلاق وتشغيل مركبة فضائية، وكذلك إنشاء محفل مشابه للدول المستخدمة للفضاء التي تركز على استخدام نظم فضائية من أجل التنمية لديها. وباعتبار أن الدول المرتادة للفضاء هي أيضا الدول الرئيسية التي تستخدم الفضاء، ينبغي لمحفل الدول التي تستخدم الفضاء أن يكون مفتوحا لجميع الدول الأعضاء. ومن شأن هذين المحفلين أن يكونا منصّتين مفيدتين من أجل تسهيل التواصل فيما بين مستعملي النظم الفضائية وبينهم وبين صانعي هذه النظم.

سادسا- الطريق إلى الأمام

٣٦- في مستهل هذه الحقبة الفضائية الجديدة، ليس بوسع الأمم المتحدة أن تتكبد تبعات فوات الفرصة السانحة لكي تضع سياستها العامة بشأن الفضاء التي كانت مستحقة عليها منذ أمد بعيد. فإن العالم الذي يفتقد إلى سياسة عامة للأمم المتحدة بشأن الفضاء من شأنه أن يفتقر إلى عنصر أساسي في مواجهة المستقبل بثقة، وذلك بغية تحسين الآليات الحالية لاستكشاف الفضاء الخارجي وأغراض استخدامه، وضمان استدامة الأنشطة الفضائية لأجل طويل. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة يلزمها إيجاد طريقة جديدة في التفكير في دورها في العالم، والفضاء هو عنصر حاسم في هذا السياق.